

ياسين الحاج صالح*

تركيا الجديدة ليست عثمانية متجددة

أحمد داود أوغلو. "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية". ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ الدوحة - قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠. ٢٤٦ صفحة.

نُشر هذا الكتاب بالتركية في سنة ٢٠٠١، قبل أن يتولى "حزب العدالة والتنمية" الذي ينتمي إليه المؤلف الحكم في البلد في سنة ٢٠٠٢، وقبل أن يصبح هذا الأخير وزيراً للخارجية في أيار/مايو ٢٠٠٩. وقد طُبِعَ الكتاب ٤٦ مرة في تركيا خلال أقل من عقد من صدره، وهذه النسخة العربية هي أول ترجمة له إلى غير لغته الأصلية، التركية طبعا، على ما ذكر المؤلف في مقدمة كتبها للترجمة العربية.

لا مجال للمبالغة في أهمية الكتاب، فتركيا بلد جار وكبير وطامح، ومكانتها الإقليمية والدولية تتعزز، الأمر الذي يرفع الطلب على تحصيل معرفة عنها موثوق بها؛ ثم إن مضمون الكتاب، وجملة القضايا السياسية والجيوية-سياسية والجيوية-استراتيجية التي يلزم تناولها لبلورة سياسة خارجية مثمرة وفاعلة، وما يعرضه أوغلو من طول نفس في بحثه، ومن إحاطة واسعة بموضوعه، أمور كلها تجعل من قراءة هذا السفر الكبير فعل تعلم وتثقف لا يتاح مثله كثيراً. وإلى ذلك، فإن المؤلف هو وزير الخارجية التركي اليوم، ومن شأن قراءة كتابه أن تمكننا من فهم محركات سياسة بلده وحساباتها وتطلعاتها ومخاوفها وحساسياتها، فضلاً عن القرباة الثقافية والتاريخية التي تجمع العرب والأتراك، والتي يوليها المؤلف اهتماماً ظاهراً. وأخيراً، ففي منطقة كان للشأن الجيو-سياسي والجيوية-استراتيجي دائماً وزناً بالغ في تحديد مساراتها ومصائرهما مثل المنطقة العربية و"الشرق الأوسط"، فإن الاطلاع على بحث منهجي في هذين الشأنين له أهمية بديهية. ولذلك، فإن قراءة كتاب "العمق الاستراتيجي" الذي ربما يكون جافاً في بعض فصوله، ضرورة للسياسي ولدارس العلاقات الدولية، وللمثقف، وللعسكري (إن وُجد)، على حد سواء.

يتوزع الكتاب على ثلاثة أجزاء يبلور أولها "الإطار المفاهيمي والتاريخي"، ويرسم الثاني ملامح "الإطار النظري: الاستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية"، أما الثالث والأكبر فهو تطبيقي وعنوانه: "مجالات التطبيق: الوسائل الاستراتيجية والسياسات الإقليمية". وقد أضاف المؤلف فصلاً إلى الطبعة

للنظام السياسي في بلاد الشرق الأوسط، هي أحد الأسباب الأساسية لعدم تحول القوة الكامنة فيه إلى قوة استراتيجية بالرغم من امتلاكه لموارد اقتصادية كبيرة.”

ويعد المؤلف قصور النظرية الاستراتيجية في تركيا إلى عوامل عديدة، منها ما يرجع إلى البناء المؤسسي للدولة التركية الحديثة، وضعف إنتاجية المؤسسة المعنية مثل وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي وقيادة أركان الجيش...، فضلاً عن الأحزاب السياسية والجامعات ومراكز البحث المستقلة؛ ومنها ما يتصل بالخلفية التاريخية، وبتوزع النفس التركية بين السيطرة المطلقة على المجال العثماني السابق وبين التخلي التام عنه، على ما تدلل عليه سياستها الشرق الأوسطية بحسب المؤلف. وفي تقويم للسياسة التركية في هذا السياق، يقول المؤلف إن “الذهنية التي ترى مجموعة الأقليات المسلمة في البلقان على أنها ملاجئ لمعارضتي النظام، والتي تنظر إلى كل من يتكلم اللغة الروسية كعميل للشيوعية، وإلى كل الذين يعرفون اللغة العربية كمعارضين للنظام أو رجعيين، جعلتنا (...) غير جاهزين للتكيف مع الأحداث.” أما العامل الأخير في تفسير قصور النظرية الاستراتيجية التركية فيتصل بالخلفية النفسية للتخطيط الاستراتيجي التركي، وهو ما يسميه المؤلف “أنفصام الشخصية والوعي التاريخي”، الذي نجد فيه السيكلولوجيا البعيدة عن الواقع التي تؤدي إلى تغريب الأتراك عن وجودهم وتاريخهم، والانسلاخ عن محيطهم. إن من الصعب على مجتمع ضعيف الوعي وضعيف الذاكرة التاريخية أن يترك بصمته وأن يخط كيانه على مسرح التاريخ،” فهناك فارق كبير بين “المجتمعات الفاعلة التي تمتلك طموحات بخصوص التأثير في المجرى التاريخي، وبين المجتمعات السلبية الواقعة تحت تأثير الغير والتي يتحدد وضعها في سياق المجرى التاريخي.” مثل هذه العبارة التي ينبثق فيها طلب العظمة والقوة شائع في الكتاب، ولعله وثيق الصلة بتعطش الدولة القومية، بما هي كذلك، إلى القوة والسيادة، وربما بروح الثقة والتفائل التاريخي التي تتخلل صفحات “العمق الاستراتيجي”، وتشكل نقيضاً تاماً للمزاج القائم المسيطر في الكتابة السياسية العربية.

يعتبر المؤلف أن تركيا دولة أوروبية وأسيوية وبلقانية وقوقازية وشرق أوسطية ومتوسطية في الوقت نفسه، وبالتالي، فإنها مطالبة ببلورة سياسة خارجية تستجيب لتعدد روابطها هذا، وهو ينظر إلى إرث تركيا التاريخي، المتمثل، بصورة خاصة، في كونها وريثة التاريخ العثماني، كرصيد قوة أساسي لها. وبينما يبدو حذراً من نقد الرؤية الكمالية لتركيا كدولة أوروبية وغربية ترفس جذورها الشرقية بقدميها، وتجعل من ماضيها العثماني رمزاً لما يتعين التخلص منه (ينتقد بصورة عابرة “الفلسفة التنويرية” التي استتبطنتها نخب تركية، والتي تقيم تماهياً بين الشرق والإسلام والاستبداد والرجعية)، فإنه يعترض مراراً وتكراراً على فصل تركيا عن المجال الجغرافي التاريخي العثماني، “فلا يمكن لتركيا، الدولة التي ظهرت على الأرضية التاريخية والجيوسياسية للدولة العثمانية، والتي كان لها نصيب الأسد من ميراثها، أن تقصر مجال تخطيطها وتفكيرها الدفاعي داخل حدودها القانونية فحسب.” وربما من هذا الباب جرى الكلام على عثمانية جديدة يفترض أنها تعرّف سياسة أوغلو وحزب العدالة والتنمية بصورة عامة (كان أوغلو مستشاراً لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قبل توليه وزارة الخارجية)، فتركيا في نظره “هي المجتمع الوحيد (...) الذي شهد قطيعة تاريخية كاملة، من ناحية الهوية والثقافة والمؤسسات التي يستند إليها النظام السياسي، قطيعة تعهدتها النخبة السياسية، وأظهرت رغبتها بالالتحاق بحضارة الغرب بعد أن خسرت المواجهة التي دخلتها مع هذه الحضارة.” ويمضي المؤلف إلى تشخيص “تناقض أساسي” يميز تركيا، وينبع من “أزمة الانسجام بين التراكم الخاص بالثقافة السياسية التي كونتها الخصائص التاريخية والجيوقافية لمجتمع كان يشكل مركزاً سياسياً للحضارة”، وبين “النظام السياسي والنخبة السياسية التي ترغب بالالتحاق بمحيط حضارة أخرى.” هذا الكلام الذي كتبه أوغلو حين كان أستاذاً جامعياً، يعطينا فكرة عن الأسس الثقافية والفكرية للسياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية.

في أي حال، يشخص المؤلف أخطاء سياسية جدية ارتكبتها بلاده في محيطها الإقليمي، وخصوصاً “ابتعادها عن قضايا الشرق الأوسط”، الأمر الذي جعلها “غريبة عن المحيط الجيوقافي للمنطقة” من جهة، وحرمتها من

التأثير الكافي في "البنية الجيواقتصادية الغنية للمنطقة" من جهة أخرى. ويبدو أن استقطابات الحرب الباردة أدت دوراً في فصل تركيا عن الواقع وتضييق نطاق رؤيتها، ففي أثناء تلك الفترة خضعت السياسة التركية لمعيارين: الأول، هو "البقاء تحت المظلة الأمنية الغربية في مواجهة تهديدات السوفيات"؛ الثاني، هو ارتهان السياسة التركية لمشكلاتها مع اليونان، المنضوية تحت المظلة الأطلسية نفسها. ويبدو أن نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي، والتراجع النسبي لوزن تركيا في التحالف الغربي، ومعاملة الاتحاد الأوروبي لها بتعالٍ، والذي تقدمت بطلب العضوية له منذ سنة ١٩٨٧، هي العوامل الكامنة وراء توسيع تركيا أفقها التاريخي والجغرافي، والعمل على بلورة سياسة مستقلة لا تخفي مع ذلك تطلعها الثابت نحو الغرب، إذ كلما جرى شد القوس أكثر نحو الشرق، انطلق السهم باندفاع أكبر نحو الغرب، على ما يقول أوغلو في الفصل الختامي لكتابه. ووفقاً لهذه الصورة، تبدو الروابط الشرقية سناً مطلوباً لتعزيز التوجه الغربي. أتكون هذه، إذًا، صيغة متكررة لـ "الفلسفة التنويرية" ذاتها التي انتقدتها الكاتب؟ ألا تضمراً قديماً من ازدراء الشرق، وتسليماً بتفوق غربي مستمر؟ ومع أنها ربما تكون عقلانية من وجهة نظر المصلحة القومية التركية اليوم، بل من وجهة نظر مصالح "الشرق" ذاته، إلا إنها تحمل في داخلها تناقضاً قد يتفجر يوماً إذا ما بالغت تركيا في شد قوسها نحو الشرق، أو إذا ثابر الغرب على إغلاق أبوابه دونها، أو... إذا نهض "الشرق" يوماً!

تركيا والعالم العربي

يفضل أوغلو مصطلح "غرب آسيا" على مصطلح "الشرق الأوسط"، لكنه لا يمتنع من استخدام هذا، إن بدالته الضيقة، أي "المنطقة الواقعة بين حوض النيل وحوض الرافدين"، أو الموسعة التي تشمل ما بين المغرب وباكستان. ويلخص المؤلف خصائص الشرق الأوسط في حقبة الحرب الباردة كالتالي: "١ - وجود قطبية جيوتقافية ذات طابع أيديولوجي [ليس واضحاً ما المقصود]. ٢ - البنية الجيواقتصادية المرتكزة على النفط. ٣ - وجود خط فصل جيوسياسي [داخلها؟ بينها وبين تركيا؟] يعكس المنافسة الاستراتيجية الدولية. ٤ - ظهور ساحة مواجهة ثقافية - سياسية متساعدة في المنطقة مع إنشاء إسرائيل. وفي الفصل الطويل جداً المخصص للمنطقة (١٣٣ صفحة)، وعنوانه "الشرق الأوسط: مفتاح التوازنات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية"، يرى المؤلف أن "الحدود السياسية داخل الشرق الأوسط تشبه جداراً مغلخ البناء مفكك اللبنات. وتدرج القوى الدولية أن تحريك أية لبنة من لبنات ذلك الجدار المغلخ يعني انهياره." وقد تسببت ولادة كل من لبنان وإسرائيل بـ "انعدام التلاؤم بين البنية الجيوثقافية للمنطقة وبين ساحات الهيمنة السياسية"، ويستخلص المؤلف من ذلك أن "إمكانية تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط مرهونة (...) بتقليص المخاطر السياسية التي قد تنجم عن التمزق الجيوثقافي"، الذي يدرج ضمنه مخاطر التوتر بين العناصر التركية والعربية والفارسية والكردية المكونة للإقليم. ولعل إلحاح المؤلف أكثر من مرة على أن هذه المشكلات، ولا سيما قضية القدس، لا يمكن فهمها ومناقشتها من دون الرجوع إلى الأرشيف العثماني، هو من باب تعظيم وزن تركيا ودورها الشرق الأوسطي.

إن الكلام على الشرق الأوسط هو كلام على كل شيء في العالم، على الأديان والثقافات، وعلى النفط والماء، وعلى السلاح والسلام، وعلى أميركا والصين، لكن من أطراف الأفكار التي يوردها أوغلو تلك التي تتكلم على "مثلثات التوازن الاستراتيجي" في المنطقة. فهو يرى أن هناك مثلثاً استراتيجياً خارجياً تتكون أطرافه من مصر وتركيا وإيران، وأن هذا المثلث عريق تاريخياً، وقد تجسد تارة في العلاقات الحثية - الآشورية - المصرية، وطوراً في المثلث البيزنطي - السلجوقي - الفاطمي، ومرة في الثلاثي العثماني - الصفوي - المملوكي. وهناك اليوم مثلث داخلي مكون من العراق وسورية والسعودية، ومثلث أصغر مكون من الأردن وفلسطين ولبنان. ويغلب أن تتوزع أطراف المثلثين الأساسيين والداخليين على قاعدة ٢ + ١، في مقابل ١ + ٢، فعندما تشكل حلف بغداد، أسفر تقارب

تركيا - إيران - العراق، المؤلف من عنصرين من عناصر المثلث الخارجي وعنصر من عناصر المثلث الداخلي، عن تقارب مصر - سورية - السعودية، المؤلف من عنصر من المثلث الخارجي وعنصرين من المثلث الداخلي. وحين اقترب العراق بعد ثورة ١٩٥٨ من مصر تباعدت عنه السعودية واقتربت من تركيا وإيران. وتكشف لنا العلاقة الجدلية بين هذه التوازنات الثلاثية عن لعبة شطرنج متداخلة متشعبة، تقوم فيها التحالفات على أساس المصلحة والأوضاع المؤقتة بشكل عام. وتبدو ألعاب ميزان القوى هذه قاسية لا رحمة فيها وكل شيء فيها مباح؛ إذ يتربص اللاعبون كل منهم بالآخر، ويعقد التحالفات التي تحقق مصالحه ويسعى للتخلص من منافسيه. ويضرب أوغلو أمثلة متنوعة لنظريته في مثلثات التوازن الاستراتيجي، ربما لا تشكل دائماً تطبيقاً حقيقياً للقاعدة، لكنها تشترك في اعتبار العالم العربي ساحة لتجاذب قوى من داخله وخارجه بصورة "قاسية لا رحمة فيها"، وهذا أمر لا تكذبه الوقائع، للأسف.

أما فيما يتعلق بـ "التوازن الداخلي للعالم العربي": أزمة القومية العربية ومسألة الشرعية السياسية، فإن المؤلف يرى أن من أكبر نقاط الضعف العربية تلك هي "التناقضات الموجودة بين الماضي الاستعماري الذي أفرز هذه الدول العربية على مسرح التاريخ، وبين أهداف السياسة القومية." وحين تنتحل إحدى الدول، مصر أو العراق أو سورية تمثيل القومية العربية تعزيراً لشرعيتها السياسية ودعماً لسياستها الخارجية، فإنها "تدفع العالم العربي نحو متاهات مؤكدة، تقضي فيها الصراعات والتوترات الداخلية على مجالات التعاون العقلاني." ويعتقد أوغلو أن هناك مبدئين يضبطان العلاقات العربية وفق لعبة توازنية: الأول، "عدم أحقية أية دولة في توجيه ضربة من شأنها تضييق ساحة دولة أخرى أو التصرف على نحو يخالف الروح التوازنية"، وإلا عوقبت الدولة المذنبة بإقصائها عن الساحة على نحو ما جرى للعراق حين احتل الكويت في سنة ١٩٩٠؛ الثاني، "عدم إمكانية التحالف مع القوى الخارجية تحالفاً يزعم التوازنات الداخلية"، على نحو ما جرى لمصر بعد توقيع كامب ديفيد. وعلى هذا النحو يبدو النظام العربي مزوداً بغريزة تمنعه من الالتئام ومن الانفراط في آن واحد.

ومن اللافت، في نظر المؤلف، أن العالم العربي يبدو قادراً على التصرف بصورة متقاربة حيال العالم الخارجي، فقد ابتعد بمجمله عن تركيا حين حولت تعاونها العسكري مع إسرائيل إلى رابطة استراتيجية مشتركة في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين.

ومن الأفكار الخصبة أيضاً تفسير أوغلو ظهور النموذج السلطوي للزعامة في العالم العربي بثلاثة أمور: حداثة البنى السياسية العربية وكونها إرثاً من الحقبة الاستعمارية، الأمر الذي "أدى إلى أزمة شرعية سياسية من الصعب تجاوزها"; "عنصر التهديد الدائم في المنطقة"، والمتمثل في "الكيان الإسرائيلي" التوسعي؛ أزمة الثقة العميقة بالنظام الدولي بعد عدد من التجارب المؤلمة. لقد أفضى ذلك إلى "ميلاد مناخ ثقافي نفسي يرنو إلى توفير الأمن، تحت مظلة الاستقرار الذي توفره الزعامات الكاريزمية"، وأدى إلى "فقدان العلاقة المباشرة بين الاستقرار السياسي والشرعية"، وإلى ضرب من الاستقرار لا يحقق "الأمن السياسي والاجتماعي، أو النهوض الاقتصادي".

وفيماء يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإن أوغلو يرى أن "الغرب صدّر المسألة اليهودية إلى الشرق الأوسط بعد أن حولها إلى صدام بين المسلمين واليهود، وهي المسألة التي تعامل معها الغرب قروناً عديدة باعتبارها تجلياً لصراع اليهود والنصارى في أوروبا"، هذا في حين لم يكن في "الجغرافيا الإسلامية أي مظهر لمسألة يهودية على نحو يماثل ما كان موجوداً في أوروبا." وهكذا، فإنه "بقيام دولة إسرائيل يكون الغرب - الأطلسي - قد دفع الدية اللازمة مقابل ممارسات النازية"، بينما "تعرض العالم الإسلامي والشعب الفلسطيني (...) للعقاب على ما اقترفه الأوروبيون المعادون للسامية." أما إسرائيل التي هي "جزء من الولايات المتحدة وفقاً للمفهوم الاستراتيجي" و"جزء من أوروبا وفقاً للمفهوم الثقافي"، فقد أدارت علاقتها ببلاد المنطقة "على أساس من سياسة صدامية واستراتيجية توسعية دائمة، بغرض فرض نفسها عضواً أساسياً لا غنى عنه داخل المنطقة." ومع ذلك، يسطر المؤلف إعجاباً متكرراً بالكفاءة الفكرية والعملية للتخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي.

بالنسبة إلى العلاقات مع سورية، الجارة التي تجمعها أطول حدود مع تركيا، فإن أوغلو يقول إنها "نموذج للكسل والخمول والإحجام على نحو قلّ أن يُرى له مثيل بين دولتين متجاورتين، ولا ينتمي إلى أي مفهوم أو رؤية دبلوماسية عقلانية" (هذا طبعاً في سنة ٢٠٠١، قبل أن تشهد العلاقات بين البلدين قفزات مهمة في الأعوام الأخيرة). إن تركيا "تحتل موقع البوابة المفتوحة على شمال سورية وغربها، بينما تحتل سورية موقع البوابة المفتوحة على جنوب تركيا"، وأمام الدولتين "القدرات والإمكانات اللازمة لإقامة علاقة وثيقة ومثمرة في مجالات الزراعة والتجارة والنقل، فضلاً عن استخدام الطرق المائية المشتركة"، وإنه لمن "مؤشرات الضعف أصلاً أن تقوم إحدى الدول بتجاهل دولة جارة لها، أو أن تداوم على انتهاج دبلوماسية توتر دائمة معها". إن "الطرف الذي يقوم بالمبادرة لتحسين العلاقات المتوترة، يعبر عن ثقة بالنفس، وثقة بقوته، وسيحقق قيام تركيا بتطوير علاقاتها مع سورية، ولا سيما في المجال الاقتصادي، لها النفاذ بشكل أكثر تأثيراً إلى المناطق الجنوبية".

وإذا كان المثقفون الأتراك افترضوا "وجود ارتباط بين ثقافة الأتراك قبل الإسلام، وبين الحداثة، وعملوا على تجاوز الموروثات السلجوقية – العثمانية التي من المفترض أنها قد تطورت في ظل التأثير العربي"، وعمل المثقفون العرب، في المقابل، على "تشكيل بنية سياسية وثقافية جديدة، تستند إلى العهدين الأموي والعباسي، متجاوزين العهدين السلجوقي والعثماني"، فإنه يجب تجاوز هذه التصورات الجزئية، إذ لم تكن الهيمنة العثمانية بنية استعمارية تحول دون تطور العالم العربي، بل كانت درعاً واقياً له، و"كولا الإدارة العثمانية، لاضطر العالم العربي لمواجهة الحركات الاستعمارية الغربية الهدامة" أبكر بعدة قرون، و"لتعرض لحركة تصفية مكثفة في ظل السيطرة الاستعمارية، كما حدث لمناطق أخرى عديدة". هذه الانتقادات موجّهة ضد ما يسميه المؤلف "سيكولوجية الانسلاخ المتبادل" بين العرب والترك، هذه السيكولوجيا التي (كانت) تقف في وجه تحسن العلاقة بين النظامين السوري والتركي على الرغم من تقاربهما الجغرافي والثقافي.

ويخصص الكاتب صفحات مفيدة بشأن المسألة الكردية بين "التوازنات الدولية والإقليمية"، إلا إنها تقتصر على علاقة تركيا بشمال العراق، ولا تتطرق إلى بعد إقليمي أوسع، تركي أولاً، لتلك المسألة. والواقع أن هذا الإغفال للبعد التركي للمسألة الكردية محدد أبستمولوجياً بطبيعة المبحث العلمي الذي ينتظم الكتاب وفقاً لها، أعني الشأن الجيو - سياسي والجيو - استراتيجي التركي، فهذا مبحث متمركز تكوينياً حول الدولة بما هي دولة قومية سيدة، الأمر الذي يجعل داخل الدولة غير مرئي. بيد أن المرء يتوقع في كتاب كهذا تجاوزاً بقدر ما لهذا المحدد الأبستمولوجي، لكن من الممكن أن العواقب السياسية المحتملة لموضوع بهذه الدرجة من الحساسية فتت في عضد الوزير التركي حين كان أستاذاً جامعياً قبل تسعة أعوام من اليوم. فإذا كانت المسألة الكردية التي "بدأت تكتسب صفة دولية" مثلاً للتناقض بين "الحدود الدولية والعناصر المتواجدة على أرض الواقع"، فإن حرمان الأكراد من دولة لا يعد وكونه حالة خاصة من حالات عدم تطابق الحدود السياسية مع الجماعات السكانية، وهي حالة لا تختلف في شيء عن توزيع العرب على دول مصطنعة، وعن إقامة إسرائيل، وعن اشتغال تركيا بعناصر غير تركية، ودول عربية عناصر غير عربية وغير معترف بتمايزها وحقوقها. هذا الكلام موجه أكثر في الواقع إلى الأطراف العربية، كون تركيا تطور شيئاً فشيئاً سياسة كردية خاصة بها، قائمة على الإقرار بالتمايز الثقافي وعلى المساواة الحقوقية والسياسية، وإن كانت لا تزال تقدم رجلاً في هذا الشأن وتؤخر أخرى. والواقع أن أوغلو نفسه يرسم ملامح حل ذي بعدين للمسألة: ١ - تقوية مشاعر المرجعية الاجتماعية باعتبارها كلاً لا يتجزأ، ودعم العناصر التاريخية والدينية والثقافية والجغرافية التي تؤكّد هذه المشاعر؛ ٢ - ضمان حق المساواة للمواطنين باعتباره أساساً للشعرية السياسية [بحول] دون الشعور بالحاجة إلى تدخل أي قوى خارجية.

هذا، ويفسر أوغلو غياب كيان سياسي كردي بقصور خاص في الجغرافيا التي يتوزع عليها الأكراد، يتمثل في "عدم وجود اتصال [منفذ] بحري مباشر، مما فرض على المنطقة التكامل والاتحاد مع إحدى الدول ذات الارتباط البحري في المنطقة." وفي هذا التفسير ما يفيد، لكنه يبدو محابياً للذات بقوة، ففي النهاية، ليست الدول المستقلة

التي ليس لها منفذ بحري قليلة.

ويتوجس الكاتب من ظهور مخطط يعمل على "تحويل مسألة الشرق الأوسط ببعدها العربي - الفلسطيني - الإسرائيلي في النصف الأول [خطأ على الأرجح، والمقصود هو الثاني] للقرن العشرين، إلى توتر تركي - عربي - إيراني متفاقم في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين"، بحيث "تتداخل مشكلة المياه والمسألة الكردية". وهو يرى أن شوطاً قُطع فعلاً في اتجاه إحلال "معادلة الأكراد - المياه" محل "معادلة فلسطين - النفط".

تركيا والاتحاد الأوروبي

يميز المؤلف بين خمسة مستويات في علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي هي: مستوى العلاقات الدبلوماسية/السياسية؛ مستوى التحليل الاقتصادي/الاجتماعي؛ مستوى التحليل القانوني؛ مستوى التحليل الاستراتيجي؛ مستوى التحول الحضاري/الثقافي. ومن أجل مستقبل هذه العلاقات يرى أن على مسؤولي الاتحاد الأوروبي التوقف عن التفكير في أن تركيا دولة ذات بنية مريضة يتحتم علاجها، وبالتالي التخلي عن سلوك "الأمر الناهي" حيالها، والتحول إلى "نهج تفاوضي شريف، لا يتجاهل حساسيات وسيكولوجيات الطرف الآخر". وفي المقابل، على النخب التركية أن تدرك التناقض الخطر بين "الدفاع المطلق عن مفهوم سيادة الوطنية التقليدي" وبين اعتبار "الدخول إلى الاتحاد الأوروبي أهم هدف استراتيجي"، هذا على الرغم من أن المؤلف يرى أن اتحاد الأوروبيين هو مؤشر إلى انكفاء حضاري يعكس اقتراب الحضارة الأوروبية من "خواتيم هيمنتها"، واتجاهها نحو "الانغلاق على رقعتها الجغرافية المركزية"، وأن من شأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أن يجعل هذا الميل معكوساً. وهناك سيناريو هان في هذا الشأن، الأول، هو أن "جذب الأوروبيين الجدد من غير ذوي الأصول الأوروبية بشكل عادل إلى داخل النظام، [يوّدي] إلى تحول الهوية الأوروبية على المدى الطويل، وإلى تآكل الهوية المستند إلى النموذج الروماني - الجرمانى المقدس": الثاني، هو "الحيلولة دون احتواء الأوروبيين الجدد داخل النظام الأوروبي، [إذ] سيكون من الممكن حماية الهوية الأوروبية التقليدية (...)، ولكن الاتحاد الأوروبي سيفقد القدرة على التحول إلى قوة عالمية". أما من جهة تركيا، فـ "على النقيض من الرأي السائد، لا يمكن [لها] إقامة علاقة مشرفة مع الاتحاد الأوروبي، بالتفكير لعرق مرجعيتها الجيوثقافية". وبالعكس، "إذا ما استطاعت تركيا إحياء تراثها وخصائص تجربتها الخاصة (...) فستحظى بشرف لا يضاهيه شرف، ليس فقط في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، بل وفي كافة ساحات ومجالات الأزمات التي أفرزتها العولمة أيضاً"، ولهذا، مطلوب من تركيا أن تمتلك الإرادة "لإصلاح قصورها بخصوص حقوق الإنسان، ليس تلبية لرغبة الاتحاد الأوروبي، وإنما احتراماً لمجتمعها"، ولأنها "ستحقق عندئذ مكانة مرموقة في العلاقات الدولية". على أن "مقاربة تختزل اقتصاد تركيا وعلاقاتها الاقتصادية الدولية في إطار الاتحاد الأوروبي، هي مقارنة تشبه المضي قدماً في المجهول"، وعلى تركيا أن تستجمع مصادر قوتها كلها، وأن تعيد إنشاء "سيكولوجيا اجتماعية مفعمة بالثقة بالذات"، ذلك بأن المجتمعات التي "تتمتع بالقدرة على إنتاج القوة من خضم أزماتها وتمزقها [لديها] الحق في أن تلقي بثقلها على مسرح التاريخ"، أما "المجتمعات التي تنظر إلى عناصر قوتها باعتبارها مصدر أزمة، فلن يتأتى لها حتى فرصة الحفاظ على وجودها".

الدولة المركز

لا بد هنا من قول شيء عن ملحق الكتاب الذي يشكل نحو ٤٠ صفحة بعنوان: "ما بعد العمق الاستراتيجي: تركيا دولة مركز"، أضيفت إلى طبعته هذه، وهي تحيل إلى بعض وقائع الأعوام خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠. إن الدول في عرف أوغلو خمسة: الدولة المركز: الدولة القارية؛ الدولة الجزيرة؛ الدولة الترانزيت؛ الدولة الجناح أو الطرفية؛

وهو يرى أن تركيا دولة مركز لأنحاء تحتل "موقعا مركزيا في القارة الأهم أفروأوراسيا، وتجمعها علاقات مع مناطق مختلفة عديدة، أي أنها دولة لا تنحصر في منطقة بعينها." وتشاركها الوضع نفسه دول قليلة، مثل روسيا وألمانيا ومصر وإيران وإيطاليا، وهذه الدول ٤ سمات: العمق الجغرافي؛ الاستمرارية التاريخية؛ التأثير الثقافي المتبادل؛ الترابط الاقتصادي المتبادل.

وبصفة كونها دولة مركزاً، يحدد أوغلو ستة أسس للسياسة الخارجية لتركيا: أولاً، "التوازن السليم بين الحرية والأمن"، ويؤكد هنا أن "الديمقراطية هي أفضل قوة ناعمة تمتلكها تركيا": الثاني، هو "مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار"، وهو المبدأ الذي نال اهتماماً خاصاً في المفاوضات العربية بعد تسلم أوغلو حقيبة الخارجية التركية قبل عام ونصف عام؛ الثالث، يقوم على "التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى"، والمؤلف هنا ينوه بوجود تبديد الصور السلبية المتبادلة بين العرب والأترك: الرابع هو "السياسة الخارجية متعددة الأبعاد"، التي تتفاعل مع أميركا والناطو والاتحاد الأوروبي وروسيا... من دون أن تجد تناقضاً في ذلك؛ الخامس هو مبدأ "الدبلوماسية المتناغمة"، ويعني تنسيق السياسات مع مختلف الأطراف والكتل الدولية؛ السادس، هو وجوب اتباع "أسلوب دبلوماسي جديد" يلتمس تحول تركيا من "دولة جسرية"، تقوم بدور "معبر بين أطراف متعددة"، إلى دولة مركزية. وتجدر الإشارة إلى أن الكاتب يذكر هنا شيئاً عن ضرورة "تطوير نموذج جديد للمتقف التركي".

ويقدم أوغلو تصنيفاً مفيداً للدول بحسب سياساتها يتضمن: أولاً، "دول السياسات الإيجابية" التي تقوم على قضية واحدة، وهو يُمثل عليها بالسياسة السودانية القائمة على قضية دارفور؛ ثانياً، دول "سياسة الأولويات"، وكان منها تركيا في أيام الحرب الباردة حين كانت الأولوية لمواجهة الخطر السوفياتي؛ ثالثاً، دول "السياسات المتكاملة"، ومنها تركيا في الأعوام الثمانية الأخيرة؛ أخيراً، "الدول الكبرى التي تطبق استراتيجيات عالمية، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين"، وأنا أضيف إليها إسرائيل.

وبعد أن يميز الكاتب بين ثلاثة ضروب من السياسة التركية حيال الشرق الأوسط، تبدأ بـ "الابتعاد التام" عنه، مروراً بسياسات متناغمة مع توجهات معسكر دولي ما، وصولاً إلى "النظر إلى الشرق الأوسط عبر مقاربة تركية خالصة مركزها أنقرة"، فإنه يشير إلى وجوب تبني تركيا أربعة مبادئ لعلاقاتها الشرق الأوسطية: الأول، هو "إحلال الأمن وكفالتة لكل شخص من دون تمييز بين مجموعة وأخرى، ودولة وأخرى؛ الثاني "الارتقاء بمستوى الحوار السياسي [بين الدول] إلى أعلى درجة"؛ الثالث، هو "الترابط الاقتصادي المتبادل"؛ الرابع، هو "التعددية الثقافية" وكذلك العرقية والمذهبية، بصفتها شرطاً أولاً لاستقرار المنطقة.

ملاحظات ختامية

على الرغم من الطول النسبي لهذا العرض، فإنه جاء انتقائياً إلى حد بعيد. لقد أغفلنا، مضطرين، نقاطاً كثيرة مهمة جداً، وركزنا أكثر على ما ربما يكون أوثق صلة بشؤوننا في العالم العربي و"الشرق الأوسط". إن كتاب العمق الاستراتيجي أشبه بنشيد ملحمي جليل لدولة قومية سيدة تتنامى ثقافتها بنفسها، وتشعر بأن العالم بيتها، وصفحاته مشربة بحس التفاؤل التاريخي الذي لا يفترقه المرء في الكتابات العربية وحدها، بل في الكتابات الغربية عن الشؤون المماثلة أيضاً.

وبما أن الذات الفاعلة في الكتاب هي الدولة الأمة السيدة، الناهضة اليوم، فإن حس العظمة والجلال غير غائب عنه [عن الكتاب]، وإن لم يأخذ قط شكلاً فجاً وتفاحياً. إن عبارات مثل المكانة والهوية ومسرح التاريخ والشرف، والعمق الاستراتيجي نفسه، تعطي انطباعاً ملحمياً يعزز حجم الكتاب واتساع أفق كتابته. وقد نلح أيضاً دلائل على نزعة إمبريالية ترى العالم، ولا سيما الجغرافيا العثمانية السابقة، مجالاً لحيويتها وفعلها. إن دور تركيا

الإقليمي والعالمي يحوز، الآن وفي الأفق المنظور، مضموناً "تقديمياً" وإيجابياً، مراجعاً لهيمنة، وكاسراً لحواجز، وعاملاً على موازنة قوى أكثر فظاظاً، لكنه يحمل في طياته نوازع هيمنية تخصه. وهذا شيء يجب أن يلحظ، وإن كان ينبغي لنا عدم التهويل بشأنه في أي حال.

من الضروري التنويه بالمستوى العلمي الرفيع للكتاب، وبمنهجه العلماني الذي يقيم فصلاً مؤكداً بين تفضيلاته وانحيازاته العقديّة والأيدولوجية، وبين انضباط بحثه بالأصول الخاصة في ميدانه. ولا ريب، في النهاية، في أن إبداع الباحث أحمد داود أوغلو يسجل لمصلحة انحيازاته العقديّة، أعني "الإسلامية" في هذا المقام، وهذا خلاف "منهج" الإسلاميين العرب عامة، الذين ربما يخيب الكتاب آمالهم كونه يخلو بصورة تامة من نوعية البلاغة الجوفاء التي اعتادوها؛ بلاغة الثناء على الذات والجهل العميم بالعالم.

تبقى ملحوظات صغيرة على الترجمة. فمع أن النص الذي بين أيدينا مكتوب بعربية سهلة، مفهومة، وقلما تُشكّل عباراته على القارئ، إلا إن هناك أخطاء مطبعية كثيرة، وإن كان تأثيرها في المعنى محدوداً.

على أن بعض القضايا كانت بحاجة إلى شروح من المترجمين، أو من المراجعين (بشير نافع وبرهان كوروغلو)، فعلى سبيل المثال، تُذكر أكثر من مرة (ص ١٠٧، ١١٢) "حادثة ٢٨ شباط ١٩٩٧" (مبادرة الجيش إلى عزل نجم الدين أربكان عن رئاسة الحكومة)، من دون تقديم أي شرح عنها. كما تُذكر أسماء بعض الأعلام، لكنها تبقى أسماء صماء، مثلاً كاظم قرا بكير في الصفحة ٥٦ وغيرها. وحين يجري التعريف بقيصر روسيا بتروفي واحد من هوامش الشرح النادرة، الصفحة ٤٩، لا نعلم أن المقصود هو بطرس الأكبر. أمّا العالم هومر (Homer)، المذكور في الصفحة ١٢٢ فليس إلا هوميروس، صاحب الإلياذة والأوديسة. ولن يعرف القارئ أن "عقدة فريجيا" (Frigya) هي العقدة الغوردية التي يفترض أن أحد ملوك فريجيا (موقعها في تركيا الحالية) الأسطوريين عقدها، فلا يفتح قارة آسيا إلا من يتمكن من فكها. ويفترض أن الإسكندر المقدوني قطعها بسيفه.

على أن هذه الهنات لا تنال من قيمة ترجمة هذا العمل العظيم الأهمية، وبالمثل فإن قراءة ٤٠٠٠ كلمة لا تغني

عن قراءة مجلد ضخم ربما يداني عدد كلماته ١٩٠,٠٠٠ كلمة. ■

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الحكم المصري في فلسطين

١٨٣١ - ١٨٤٠

خالد محمد صافي

٤٢٣ صفحة ١٤ دولاراً